

مقترح قانون

يقضي بتغيير الفصل 32 من القانون رقم 011.71 بتاريخ 12
من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام
المعاشات المدنية

تقدم به المستشار خالد السطي

مقترح قانون

يقضي بتغيير الفصل 32 من القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971)
المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية

مقترح قانون

يقضي بتغيير الفصل 32 من القانون رقم
011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30
دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات
المدنية

مادة فريدة

يغير الفصل 32 من القانون رقم 011.71 بتاريخ
12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث
بموجبه نظام المعاشات المدنية، كما يلي:

الفصل 32

يتوقف اكتساب الحق في راتب الأرملة على
الشرط الآتي:
أن يكون الزواج صحيحا.

مذكرة تقديم:

ينص الفصل 32 من القانون رقم 011.71
بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971)
المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، على ما
يلي:

«يتوقف اكتساب الحق في راتب الأرملة على
الشرطين الآتيين:

أولا - (أ) أن يكون الزواج قد دام سنتين على
الأقل؛

ب) أن يكون الزواج قد عقد قبل الحادث
الناجمة عنه الإحالة إلى التقاعد أو وفاة الزوج إذا
حصل هذا الزوج أو كان في إمكانه الحصول على
معاش تقاعد ممنوح حسب الحالة المنصوص
عليها في الفصل 4 (2) أعلاه أو أن يكون قد دام
سنتين على الأقل.

لا يطالب في جميع الأحوال بأي مدة عند وجود
ولد أو عدة أولاد من الزواج المذكور.

ثانيا - ألا تكون الأرملة قد طلقت طلاقا
غير رجعي ولا تزوجت من جديد ولا جردت من
حقوقها.»

وتثير هذه الصياغة عدة إشكالات مرتبطة
بحرمان الأرملة من الحماية الاجتماعية الناتجة
عن مساهمة أزواجهن المتوفين، كما تؤدي هذه
الصيغة إلى حرمان الأرملة من حقهن في الزواج
خشية ضياع حقهن في المعاش، وهو ما يقتضي
التبسيط التام للشروط المفروضة على استفادة
الأرملة من معاش التقاعد الناشئ عن مساهمة
الزوج المتوفي، عبر التنصيص على شرط وحيد
يتعلق بصحة الزواج.